في الخطابة والتذكير بل يستحب التكليف اليسير فيها تحريك
القلوب وتسوفها وقبضها وبسطها واما فيما عداها فا
نا التكليف فيها والتشدق مذموم ناشئ من الرياء وحب
السنات عن ابن عمر رضه ان رسول الله عليه السلام قال ان الله يبغض
البليغ من الرجال الذي يتخلل بلسانه كما يتخلل البقرة عن مسعود رضه
قال رسول الله عليه السلام هلك المتنطعون ثلثا عن جابر رضه
انه قال رسول الله عليه السلام ان ابغضكم الي وابعدكم مني مجلسا الثرثارون
المتفيقهون المتشدقون في الكلام كما يتشدق الباقر بلسانه في مثل حكاية
اسفارك وما رأيت فيها من جبال وازهار واطعمة وثياب ومن
المسئول عما لا يهتم وهذا اذا خلا عن الكذب والغيبة والرياء ونحوها
من المحرمات لا يحرم بل قد يستحب اذا قارنه نية صالحة مثل دفع التهمة بالكبر
والتجبر بعدم التكلم واحتقار من في المجلس والمهابة والحياء حتى يتكلم اصحابه
تمام مراده من الاستفتاء وغيره او دفع الحزن من المحزون والمصاب
او تسلية النشا وحسن المعاشرة معهن او اللطف بالصبيان والعدم ادراك
الم السفر او الملل ونحو ذلك وكذا يستحب المزاح في هذه المواضع نعم يحرم في
الذي يخرج من حد ما لا ينبغي فكل ما لا ينبغي يستحب تركه عن ابن عمر رضه
ان رسول الله عليه السلام قال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه دينا

تعالى

دنيا يعني عن انس رضه اذا شهد رجلا منا يوما حد فوجد في نفسه
صحة مربوطة من الحج شيئا من التراب عن وجهه قالت هنيئا لك
يا بني فقال النبي عليه السلام ما يدريك لعله تكلم فيما لا يعنيه
ويمنعه ما لا يضره ووجه ان البشاشة والتهنية اكرام يثاب عليه لا يحاسب
اصلا اذ الحساب نوع عذاب ومن تكلم بما لا يعني يحاسب ويسأل يخ
عن علي رضه انه قال رسول الله عليه السلام اكثر الناس ذنوبا اكثرهم كلاما فيما لا يعني
وهو مجرة بجرة غالبا الى ما لا يحل من الكذب والغيبة ونحوها او يساوي
فضول الكلام وهو الزيادة فيما يعني على قدر الحاجة وليس منه التفصيل
في المسائل المشكلة خصوصا في الافهام القاصرة والتكرار في الغظة و
التذكير والتعليم والتعلم ونحوها لان للحاجة فيها حاجة فيه يستحب
الايجاز والاختصار وقد سبق في القسم الاول حديث عمرو بن دينار وانس
فنذكره الان في الشق الثالث فيما الاصل فيه الاذن من العاملات التي يتعلق بها النظام
وهي المعاملات كالبيع والاجارة والشركة والمضاربة والرهن والهبة والعارية
والطلاق والعتاق والابراء والاعارة ونحوها فهذه الامور مباحة
في نفسها وقد تكون بعضها في بعض الحال واجبا او ندبا او مستحبا
ولكن الشارع اعتبر فيها اركانا وشروطا نجب مراعاتها عند المباشرة
والا تصير باطلا او فاسدا او مكروها فيأثم صاحبها ويسبق فيكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)